رغم التهديد باستعمال قانون الطوارىء ومنع الاضرابات من قبل الحكومة ، ان هذه الاضرابات دليل على ازدياد الصراع الطبقي داخل اسرائيل وعدم قبول عدد متزايد من العمال لسيطرة الهستدروت على القرارات التي يتخذونها ، ان فترة النمو التي شهدتها اسرائيل لم تنقذها من المشاكل الخطيرة التي تواجهها بل بالعكس فان الصراع الطبقي قد ازداد كما ازدادت التناقضات الاجتماعية نتيجة زيادة الضرائب وزيادة ميزانية التسلح وتخفيض الليرة مرتين الاولى في ٦٧ والثانية في ١٩٧١ حتى لقد انخفض سعر الليرة من ٤ دولارات واربعة سنتات في ١٩٤٨ الى ٢٨ سنتا امريكيا في الوقت الحاضر ومع ذلك فان التضخم ما زال مستمرا بلا قيود(٤٧)، لقد ازداد دين اسرائيل حتى بلغ سنة ١٩٧٠ حوالي ٣ر٥ بليون دولار(٤٨)، وبلغت تكاليف ادارة المناطق المحتلة ومقاتلة الفدائيين اكثر من ٣ ملايين دولار في اليوم وتضاعفت الميزانية العسكرية أربع مرات سنة ١٩٦٧ اذ بلغت ٣ر١ بليون دولار عام ١٩٧٠ — ١٩٧١ أي ما يوازي أكثر من ربع الناتج القومي كله لتلك السنة(٤٩)، من كل ما تقدم فان في الامكان الخروج ببعض الاستنتاجات للميزات الرئيسية لشكل النزاع داخل اسرائيل وارتباطه بالصراع الجاري في المنطقة ، وشكل الاقتصاد الاسرائيلي وترابطه بهذا النزاع ، ويمكن تلخيص هذه النقاط كما يلي : —

١ — ان الاقتصاد الاسرائيلي لا تحركه العوامل الاديولوجية فحسب كما كانت الحالة في السابق بل ان العوامل الاقتصادية وعوامل الربح بدأت بالظهور وبالتأثير على العوامل الاديولوجية للطبقة الحاكمة الاسرائيلية ، كما ان دوافع الربح وتأثيرها على سياسة الدولة آخذة بالتوسع كلما ازداد نمو القطاع الخاص .

٢ — ان القطاع العام لم يعد يلعب نفس الدور الذي لعبه في الخمسينات حينما كان يسيطر على الاقتصاد الاسرائيلي فقد اصبح الان مجرد مساعد لزيادة الاستثمارات الاجنبية في القطاع الخاص ، ولكن ذلك لا يعني بان دور البيروقراطية العمالية سينتهي في المستقبل ، اذ ان هذه البيروقراطية لا تزال تسيطر على سياسة الدولة الاسرائيلية لانها تضع يدها على اكبر المؤسسات في البلد كالهستدروت ، الا ان توسع القطاع الخاص سيمكنه من التحكم مستقبلا في الحياة الاقتصادية وهذه العملية ستترك اثرها على الوضع الاقتصادي والسياسي لاسرائيل ، ان اسرائيل تندفع اكثر فاكثر نحو بناء رأسمالية امبريالية في الشرق الاوسط تدفعها عوامل الربح والعوامل الاقتصادية والتي ستتحكم في المدى البعيد في القرارات السياسية للدولة .

٣ — ان هذه السمات تتوضح حينما نرى تنازل البيروقراطية العمالية عن تعنتها بعدم تشغيل اليد العاملة العربية التي تبلغ ٥٠ الف نسمة في الارض المحتلة بعد ١٩٦٧(٥٠)، وسيزداد هذا العدد في المستقبل .

٤ — ان تشغيل اليد العاملة العربية في اسرائيل يخدم تماما السياسة الاقتصادية لاسرائيل فهؤلاء يشكلون يدا عاملة رخيصة كما انهم يعملون في اشد الاعمال صعوبة بينما تترك الاعمال الفنية للعمال الاسرائيليين ، كما ان كثير من هؤلاء العمال هم ممن يملكون ارضا في الضفة الغربية ونتيجة لاغراء العمل داخل اسرائيل فانهم يتركون اراضيهم مما يؤثر على اقتصاد الضفة الغربية ويسهل على اسرائيل شراء هذه الاراضي علاوة على ان اسرائيل تفكر بالناحية السياسية لتشغيل هؤلاء العمال العرب اذ انها تعتقد بان تشغيلهم سيرفع من مستوى معيشتهم ولن يجعلهم احتياطيا للمقاومة وسيكون من السهل على اسرائيل عزل المقاومة عنهم ، اذ تدعي بعض الصحف الاسرائيلية بان مستوى البطالة في الضفة الغربية (عام ١٩٧١) اصبح اقل من ٣٪